كذلك لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على حرف واحدٍ أو حرفين، إلّا إذا كان محذوفاً منه، فأقلّ ما تُبْنَى عليه الأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرّفة ثلاثة أحرف، ثم قد يعرض لبعضها نقص، كـ: «يَد»، و «قُلْ»، و «م الله»، و «ق زيداً»[1].

ويلاحظ القاريء أنّ رأي القدامى كان قريباً من واقع الدراسات الحديثة دون أن يعني ذلك أنّه ارتقى إلى مستواها، أو قال ما قالته حرفيّاً.. لأنّ ما قالوه كان نابعاً من منهج دراستهم.. أما الحالة التجريديّة فقد جاءت على لسان الدكتور ريمون طحّان الذي قال إنّ الدارس يبحث، في مستوى الصّرف، عن المفردات التي تقبل التحويل إلى صور مختلفة، ومن المعروف أنّ أحكام الصرف لا تجري على الحرف؛ لأنّه يلازم صورة واحدة، وأن الاسم والفعل لا غيرهما يتحولان إلى صور مختلفة. وبعد استبعاده الحروف من الجدول الصرفي، سَعَى:

أولاً: إلى فصل الاسم عن الفعل.

فالاسم يخضع لجدول «صرفي»، ولا يصرّف من الأسماء إلّا المتمكّن في الإسمية.

---

(١) ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، مصر؛ مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة عشرة (١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م)، ص: ٢ / ٥٢٩.